مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيـــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

غياب العلة النحوية لدى المؤسسات التعليمية الحديثة(*)

د/صادق مسعد لطف المنبري
الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية
كلية التربية والعلوم والآداب جامعة تعز- فرع التربة
Sadiq770202908@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 20/1/201. تاريخ قبوله للنشر 28/1/2021.
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

غياب العلة النحوية لدى المؤسسات التعليمية الحديثة

د/صادق مسعد لطف المنبري
الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية
كلية التربية والعلوم والآداب جامعة تعز- فرع التربة

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية العلة النحوية، التي أصبحت غائبة لدى المتخصصين في العصر الحديث، والتي انعكس غيابها سلبا على المتعلمين في المدارس والجامعات اليمنية، إذْ نتج عن ذلك الغياب ضعف ملفت في علم النحو، وربما أصبح عقدة لدى الكثيرين، وأصبح الضعف في النحو ظاهرة أخذت حجمها على أوسع نطاق، ولا شك أن مرد ذلك إلى غياب العلة النحوية، حيث يصبح الطالب أمام مصطلحات غامضة، يتلاقاها دون معان، ويحفظها دون فهم، ونحن بهذا المختصر نشير إلى أهمة العلة، مع التمثيل بأمثلة قريبة من واقع الطالب، ومن منهجه المقرر، حتى نحرك همم المعلمين والمتعلمين للاهتمام بالأسرار الكامنة وراء هذا العلم، وأن تدوين العلماء له كان عن علم ودراية بكل مصطلحاته وعلل مسمياتها.

الكلمات المفتاحية: غياب، العلة، المؤسسات، التعليمية.

Lack of grammatical Reasoning at Modern Educational Institutions

Dr. Sadeq Musaed Lutf Almnbri
Associate Professor Arabic Department
Facuity of Education, Sciences and Arts
Taiz Unoversity Alturba Branch

Abstract:

As a matter of fact, modern grammarians have not paid adequate attention to grammatical reasoning "*Illa'* and *ta'lil*". The lack of such reasoning has negatively affected the learners in Yemeni schools and universities and has led to a lack of grammatical competence on the part of the learners Students come across a number of ambiguous incomprehensible terms and they just memorize them by heart without understanding.

The study aims to highlight the significance of grammatical reasoning. The concept of "*Illa'* and *ta'lil*" is stated with examples that are comprehensible to the students and are in line with their level. Such an approach is expected to motivate teachers and learners to pay attention to this science and its terminologies.

Key words: Grammatical, reasoning, institutions, educational.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين أما بعد:

فلا نزال نكرر القول بأن علم النحو من العلوم المهمة التي يجب الاهتمام بها؛ حيث إن ارتباطه وثيق بالعلوم الشرعية، وعلى رأسها القرآن الكريم، فالمفسر والعقدي والفقيه واللغوي والمقرئ، وغيرهم من التخصصات الشرعية واللغوية والبيانية، تجمعهم مائدة واحدة، وهي النحو العربي، والذي يعتبر ملح العلوم الشرعية، بل ومفتاحها، ومن لم يكن له النصيب الأكبر من هذا العلم تعثر في الوصول إلى دقائق العلوم وأهمها، بل وربما انهزم أمام الخائضين في العلوم الشرعية بغير علم، وأمام المحرفين والمتأولين لأسماء الله وصفاته، ولذلك أراد الباحث من خلال هذه الورقة أن يبرز للمتخصص سرا مكنونا داخل هذا العلم الجليل، وهو العلة النحوية التي أفرد لها الأولون كتبا مطولة، وأولوها جل اهتمامهم، لكن للأسف الشديد مع عزوف المتعلمين في هذا الزمن عن علم النحو والاكتفاء بالقشور من هذا العلم، توسع جهل المتعلمين بهذا النحو، وازادوا تعقيدا ونفورا، على الرغم من أن هذا العلم من ألذ العلوم وأوضحها، لكن المشكلة تكمن في المتخصصين الذين عرضوا هذا العلم ناقصا، وأوقعوا الدارسين أمام تناقضات وهمية، ومصطلحات غامضة، وكأنهم لم يجدوا لذلك جوابا، مع أن كتب الأولين زاخرة بكل تفاصيل هذا العلم، بما في ذلك العلة النحوية، وقد عزم الباحث في هذه الدراسة أن يبرز هذه العلة من خلال بعض الأمثلة التي يعيشها المتعلم، ومن ذلك الجواب على هذه الأسئلة الآتية، لماذا يجب أن يكون المبتدأ معرفة؟، وأن تكون الحال نكرة وصاحبها معرفة؟، ولماذا إذا دخلت (ما) الزائدة على إنّ وأخواتها بطل عملها؟، ..... هذه الأسئلة وغيرها مما يشابهها دفعتني للخوض في هذا المضمار، ولفت أنظار المتعلمين للاهتمام بالعلة النحوية حتى يكون المتعلم على بصيرة من أمره، وحتى تتعزز عنده أهمية النحو وأن الأولين لم يضعوا قواعدهم ومصطلحاتهم من فراغ، هذا الخلل الذي لاحظه الباحث شد انتباهه إلى الرجوع إلى مصنفات أهل العلم، خصوصا التي تَركَّز اهتمامها على العلة النحوية، وهي كثيرة، وقد حوت من الفوائد ما يوزن جبالا شامخات، وهناك طرأ في باله الوقف على بعض العلل، ليس على سبيل الحصر، وإنما ليلفت نظر القارئ إلى أهمية العلة، وأنها تعتبر جزءا من هذا العلم ومكملة له، ويجب ألا تكون غائبة عن متخصصي النحو، إذْ من المعيب أن يُسأل النحوي عن سبب تسمية كذا بكذا... ثم لا يجد لذلك جوابا، ومما قوى عزيمة الباحث للإسهام في إبراز مثل هذا الموضوع، أنه لم يجد مَن كَتب في هذا الموضوع دراسات قصيرة يسهل أن تكون في متناول يدي القارئ، تفيده وترشده إلى مراجع كبرى، إلا ما وجد في الكتب المطولة، التي يصعب الرجوع إليها لغير المتخصص، وبعض الدراسات التي تحدثت عن العلة النحوية بشكل عام، كدراسة (رباح جمال،

٢٠١٧، ومفتاح أمل، ٢٠١٠، وعبود سامي، ٢٠١٤، وحموية أدهم ٢٠١٦، وفالح عفاف، ٢٠١٥م، وابن الدين بخولة) وما تميزت به هذه الدراسة أنها عرضت الموضوع بشكل أسهل موضحًا ببعض الأمثلة التطبيقية التي يعيشها الطلاب في واقعه ويقرأها في مقرره الدراسي، سواء في التعليم العام أم الجامعي، لتكتمل خدمة هذا العلم الهام، راجيا الله أن تصل فكرة الدراسة إلى طالبيها، وأن يحذو الباحثون حذوها؛ لينال هذا العلم الشرف، وتعود له صولته كما كانت عند السلف.

والله الموفق،،،،،

مشكلة الدراسة:

بناءً على ما سبق ذكره، وبناءً على اهتمام المتخصصين في العلة باعتبارها أمرًا ذا أهمية في النحو العربي، وبناءً على نتائج الدراسات السابقة، كدراسة (رباح جمال، ٢٠١٧، ومفتاح أمل، ٢٠١٠، وعبود سامي، ٢٠١٤، وحموية أدهم ٢٠١٦، وفالح عفاف، ٢٠١٥م، وابن الدين بخولة) التي أشارت إلى أهمية العلة النحوية، وما لها من مغزى عميقٍ في إدراك فهم النحو، وعملا بتوصيات الدراسات السابقة، جاءت هذه الدراسة، التي تتمثل مشكلتها في الأسئلة الآتية: ماذا نعني بالعلة النحوية؟ وما أهميتها للمعلم والمتعلم؟ وما هي الأمثلة التي من خلالها يمكن توضيح العلة النحوية؟.

وما السبب في غياب العلة النحوية لدى المتأخرين من متخصصي اللغة العربية؟ وما يترتب على ذلك من المشاركة في عقدة النحو لدى الطلاب، وهذا ما سيقوم الباحث بمناقشته وتوضيحه في هذه الدراسة، التي تم تقسيمها إلى **مقدمة ومبحثين، وخاتمة**، تناول في المقدمة أسباب اختيار الموضوع وكيفية التوصل إليه، **أما المبحثان** فقد تناول في **الأول: تعريف العلة النحوية وأهميتها، وفي الثاني: تطبيقات العلة النحوية على موضوعات قريبة من الطالب، أما الخاتمة:** فقد تضمنت النتائج التي توصل إليها الباحث بعد رحلته الممتعة مع هذا الدراسة.

أهمية الدراسة:

معرفة العلة النحوية من الفنون الجميلة التي يحتاجها محبو اللغة العربية، لا سيما المتخصص والمقرئ والخطيب والمذيع، وغيرهم ممن لهم دور في إيصال العلوم إلى الآخرين؛ لذلك هدفت الدراسة إلى إبرازه، ولفت أنظار المتخصصين والباحثين إلى الاهتمام به، لا سيما في هذا الزمن الذي قل المهتمون بهذا الفن، وكثر العازفون على وتر التزهيد عنه؛ بسبب المغريات التي تتجاذبهم من كل جانب، وزعمِ الكثيرين ممن يدّعي الثقافة أن هذا العلم أصبح بعيدا عن متطلبات العصر واحتياج سوق العمل.

منهجية الدراسة:

التزم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي التطبيقي، حيث قام باستقراء مواطن العلل النحوية، ليختار أهمَها، وما يسهل فهمُها لدى القراء، ثم دلل على ذلك بتطبيقات نحوية.

المبحث الأول

تعريف العلة النحوية وأهميتها

المطلب الأول: تعريف العلة لغة واصطلاحا:

أولا: العلة لغة: تطلق العلة في اللغة على عدة معاني ليس هذا مجال ذكرها، وإنما نقتصر على التعريف الذي يخص موضوعنا، وهو أنها تعني السبب، كما جاء في اللسان: "وَهَذَا عِلَّة لِهَذَا، أَي سبَب" (ابن منظور، ١٤١٤هـ، ٤٧١/١١) والتبيين، كما في المعجم الوسيط: "علل الشَّيْء بَين علته" (مجمع اللغة، د.ت، ٦٢٣/٢)، ومدا كلام الباحث في هذه الورقات هو حول بيان الأسباب والتبيين لبعض المصطلحات النحوية.

ثانيا: العلة اصطلاحا: جاء في رسالة الحدود: "الْعلَّة الْحكمِيَّة: هِيَ الَّتِي تَدْعُو إِلَيْهَا الْحِكْمَة نَحْو جعل الرَّفْع للْفَاعِل؛ لِأَنَّهُ أول للْأولِ، وَذَلِكَ تشاكل حسن، وَلِأَنَّهُ أَحَق بالحركة القوية؛ لِأَنَّهَا ترى بِضَم الشفتين من غير صَوت، وَيُمكن أَن يعْتَمد بهَا فَتسمع، والمضاف إِلَيْهِ أَحَق بالحركة الثَّقِيلَة من الْمَفْعُول؛ لِأَنَّهُ وَاحِد والمفعولات كَثِيرَة" (الرماني، د.ت، ص٨٤).

ويجعلها الأنباري تمسكا بالأصل وارتباطا به، وذلك بقوله: "ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهَنًا بإقامة الدليل" (٢٠٠٣، ٣٩٣/٢).

وفي التعريفات: "العلة التامة جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء، وقيل: هي تمام ما يتوقف عليه وجود الشيء، بمعنى أنه لا يكون وراءه شيء يتوقف عليه" (الجرجاني، ١٩٨٣، ص١٥٤).

يتضح لنا من التعريفين السابقين اللغوي والاصطلاحي أن العلة هي التفسير الذي يفسر به النحويون أسباب تسمية المصطلحات النحوية كأسباب الرفع والنصب والجزم، وأسباب اختيارهم للحدود التي حددوا بها المصطلحات، كالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والصفة و...الخ.

المطلب الثاني: أهمية معرفة العلة النحوية: لا شك أن معرفة العلة النحوية مهمة للمعلم والمتعلم؛ لأن الطالب قد يصعب عليه حفظ تعريف، أو قاعدة نحوية دون أن يكون على دراية تامة بتفسيرها، ولقد عشنا واقع بعض المدرسين أثناء زياراتنا الميدانية، وهم يقحمون الطلاب أن يفهموا الفرق بين النعت الحقيقي والسببي دون تفسير لسبب تسميتهما بهذا الاسم، مع أن الأمر سهل لو استشعره المدرس وجعله مقدمة للدرس، وفصل القول في توضيح الفرق بين المصطلحين، لكن للأسف فاقد

الشيء لا يعطيه، ومثل ذلك ميم العماد، والتعذر والثقل واشتغال المحل بحركة المناسبة، يتخرج الطالب من الجامعة وهو لا يعرف تفسيرا لهذه المصطلحات ولماذا سميت بهذه الأسماء، وقس على ذلك الكثير من المصطلحات التي ترافق الطالب في جميع مراحل الدراسة وهو لا يعرف معناها.

المبحث الثاني

تطبيقات العلة النحوية على موضوعات

قريبة من الطالب

هنا لب الموضوع، حيث نذكر بعض الأمثلة التوضيحية، التي يمكن من خلالها التعرف على بعض العلل، لعلها تكون دافعا للمعلم والمتعلم للحذو حذوها في سائر كل المصطلحات النحوية، ومن هذه الأمثلة ما يأتي:

المثال الأول: إن وأخواتها، وهذا العنوان له شقان:

الشق الأول: سبب عمل إنّ وأخواتها في الأسماء، ذكر في أسرار العربية، أن سبب عملها "أن فيها معاني الأفعال، فمعنى إنّ وأنّ: حققتَ، ومعنى "كأنّ": شبَّهتَ، ومعنى "لكنّ": استدركتَ، ومعنى "ليتَ": تمنيتَ، ومعنى "لعل": ترجيتَ، فلما أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه /الخمسة/٢؛ وجب أن تعمل عمله" (الأنباري، ١٩٩٩، ص: ١٢٢).

الشق الثاني: قولهم في (إنما) كافة ومكفوفة، يجهل الكثير من الطلاب معنى كافة ومكفوفة، ولا ما هي الكافة ولا ما هي المكفوفة، ولا لماذا إذا دخلت (ما) الزائدة[1] على إنّ وأخواتها كفتها عن العمل، وتفسير هذا المصطلح: أنّ (إنّ وأخواتها) تنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: إنّ خالدًا لطيفٌ، علمتُ أنّ الامتحانَ قريبٌ، حضر المحامون لكنّ القاضيَ غائبٌ، وهكذا باقي أخوات إنّ، فإذا دخلت (ما) الزائدة على هذه الحروف إلا ليت، كفتها عن العمل، أي بقيت الجملة على حالها الأول مبتدأ وخبر، والكل يعرف ذلك، ولكن التعليل الذي يجهله الكثيرون هو لماذا إذا دخلت (ما) الزائدة كفت هذه الحروف عن العمل، والجواب: أنّ (إنّ وأخواتها) قبل دخول (ما) الزائدة كانت حروفًا خاصًا بالدخول على الجمل الاسمية لذلك عملت فيها النصب والرفع، لكن بعد اتصالها بـ (ما) الزائدة صارت حروفًا مشتركًا يدخل على الجمل الاسمية والفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧٢]، فالملاحظ أنّ (إنما) في الآيات السابقة دخلت على اسم

(١) وتسمى (ما) الكافة. أي: المانعة للحرف الناسخ من العمل، وتسمى (ما) المُهَيِّئَةِ لإزالة اختصاص الحروف بالأسماء وتهيئتها للدخول على الجملة الفعلية (دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، ص: ١٤٢).

وهو البيع، والمسيح، والله، بينما في آيات أخرى دخلت على فعل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وقد تمثلت الأفعال التي دخلت عليها (إنما) في الآيات السابقة في الأفعال (يَقُولُ، يَأْمُرُ، نُمْلِي) فالذي سوغ لِـ (إنما) الدخول على الجمل الاسمية والفعلية جميعًا، هو أن (ما) الزائدة صيرت (إنّ) حرفا مشتركا مكفوفًا عن العمل؛ لأن الحروف المشتركة لا تعمل، كالحرف (هل) مثلا، يعتبر حرفا مشتركا يدخل على الأسماء، نحو: هل قام زيدٌ؟ والأفعال، نحو: هل زيدٌ قام؟ ولذلك لا يعمل، فهو حرف لا محل له من الإعراب، بخلاف حروف الجر نجد أن الذي سوغ لها العمل في الأسماء هو اختصاصها بها، فحروف الجر مختصة بالدخول على الأسماء فقط، وحروف الجزم تعمل في الأفعال الجزم؛ لأنها مختصة بالدخول عليها فقط (الأنباري، ٢٠٠٣، ٦٢/١) و(دعكور نديم، ١٩٩٨، ص١٩٨)، وإن كانت هذه القاعدة غير مطردة ولا منعكسة لكن الحمل على الغالب، إذ الشاذ لا حكم له، وبهذا يكون الطالب قد فهم شيئا من فلسفة النحو التي ترسخ لديه فهم هذا العلم وتحببه إليه.

استثنى علماء النحو من أخوات إنّ (ليت) حيث تتصل بها (ما) الزائدة ولا تكفها عن العمل؛ لأنها لا تؤثر في زوال اختصاصها، فـ (ليت) دائما مختصة بالأسماء سواء دخلت عليها (ما) الزائدة أم لم تدخل، ولا تدخل على الأفعال أبدا، تقول: (ليت الشبابَ يعود يوما)، ولو قلتَ: (ليتما الشبابَ يعود يوما)، لم تتأثر الجملة على القول الراجح من أقوال النحويين الذين يجوزون في ليت الوجهين: الإعمال والإهمال (عباس حسن، النحو الوافي، ٦٣٦/١).

ومما يتعلق بهذه الحروف قول النحويين أنها تشبه الأفعال، وكثير من المعلمين يمر على هذه العبارة مرور الكرام، بل بعضهم لا يفقهها، ولا يكلف نفسه الرجوع للأمهات لبيانها وتفسيرها، ومعنى هذه العبارة أنّ (إنّ وأخواتها) عملت عمل الأفعال في النصب والرفع؛ لأنها تشبهها في التأويل، كما سبق ذكر هذا.

ومما يحتاج إلى تعليل –أيضًا– هو عدم تقديم خبر (إنّ) وأخواتها على اسمها، تقول: إنّ الحقَ منتصرٌ، ولا يجوز أن تقول: إن منتصرًا الحقُ، بتقديم الخبر على الاسم، والسبب في حصر عمل (إنّ) في نطاق ضيق ومحدود أنها تشبه الفعل، والمشبه ليس هو نفس المشبه به، ولا يرتقي إلى درجته في القوة، بل لا شك أنه أضعف؛ لذلك سُمِح لـ(إنّ وأخواتها) بالرفع والنصب في نطاق محدود لا تتجاوزه نظرا لضعفها، إذْ أنّ الأصل في العمل في الرفع والنصب للأفعال (العكبري، ١٩٨٦، ص٣١٧)، وفي شرح الكافية، يقول في خبر إنّ: "لا يجوز تقديمه على اسم "إن"، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما ذلك؛ لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل، كما يجئ في بابها،

فأُريد أن يكون عملها فرعيا –أيضا–، والعمل الفرعي للفعل: أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب، كما عرفت في باب الفاعل عند قوله: والأصلي أن يلي فعله، فلما أعملت العمل لفرعيتها لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول، كما تصرف في معمولي الفعل، لنقصانها" (الرضي، د.ت، ٢٨٩/١)، وكذا في فتح رب البرية: "في باب (إنَّ وأخواتها) لا يجوز العمل إلا مع الترتيب:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِي الَّذِي ** كَلَيتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيرَ البَذِي

فلا بد أن يتقدم الاسم ثم يتلوه الخبر؛ لأنه حرف، والأصل في الحرف أنه لا يعمل، فإذا أُعمل حينئذٍ كان عمله ضعيفًا، وإذا كان عمله ضعيفًا لا يتصرف في معموليه، فلا يتقدم ولا يتأخر، يعني المعمولان لا يتوسع فيهما مع العامل كما إذا كان فعلًا" (الشنقيطي، ٢٠١٠، ص٣٦٧).

باستثناء الظرف والجار والمجرور، يجوز تقديمه، والسبب كما في نتائج الفكر، أن الظرف والجار والمجرور ليس هما الخبر في الحقيقة، إنما هما متعلقان بالخبر (السهيلي، ١٩٩٢، ص٣٢٦)، وذكر صاحب الكافية أنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما، يقول: في شرح الرضي على الكافية: "وإنما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها؛ لأن كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان، فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه، كاحتياج الظرف (الرضي، د.ت، ٢٨٩/١–٢٩٠).

ولو جئنا لـ (لا) النافية للجنس، التي تشبه (إنّ) في الرفع والنصب نجد أن عملها أضعف من إنّ؛ لأنها لا تشبه الأصل مباشرة، وهو الفعل، بل تشبه ما يشبه الفعل، وهو (إنّ) أي إنّ (لا) النافية للجنس تشبه المشبه بالمشبه، كما يقول الرضي (شرح الكافية، ٢٩٠/١) وهو إنّ؛ لذلك كان عملها أضعف، وليس هذا المختصر مقاما للتوضيح والتمثيل، وإنما للفت النظر فقط للمتخصص أن يتنبه لمثل هذه التعليلات التي تحبب هذا العلم من الدارسين.

المثال الثاني: الممنوع من الصرف:

حيث إن تعبيرات النحويين في الكتب التعليمية المختصرة أن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فرعيتين، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين، ويبقى المعلمون يتداولون هذا التعبير دون فهم لمعني علتين فرعيتين، أو علة تقوم مقام العلتين، ونحن بهذا الصدد سنوضح أن المقصود بالعلتين الفرعيتين، أن أسماء الأعلام كلها تشترك في وجود علة فرعية، وهي العلمية، لكن هذه العلة وحدها لا تقوى على منع الصرف إلا إذا أضيفت إليها علة أخرى، وهذه العلة الأخرى لا توجد في كل

الأسماء بل في بعضها، كما سنذكر لاحقا، فالأسماء التي تتوافر فيها العلة الفرعية الأخرى إلى جانب العلمية هي التي تُمنع من الصرف، مثال: (خالدٌ) هذا الاسم منصرف؛ لوجود علة فرعية واحدة، وهي العلمية، ولم توجد فيه علة أخرى، لذلك ظهر عليه التنوين، بخلاف (إبراهيمُ) فإنه ممنوع من الصرف لتوافر علتين فرعيتين: العلة الفرعية الأولى: هي العلمية، وتعتبر علة فرعية عن النكرة؛ لأن الأصل في الأسماء أنها نكرات ثم طرأت عليها التعريف، والعلة الثانية: العجمية؛ وهي علة فرعية عن العربية؛ لأن أسماء العرب يفترض أن تكون عربية، فإذا دخل إليها اسم أعجمي خرج عن أصله، فـ (إبراهيم) توافرت فيه علتان فرعيتان: العلمية، وهي فرع عن النكرة، والعجمة، وهي فرع عن العربية؛ لذلك مُنع من الصرف.

ولو جئنا باسم مؤنث، مثل: فاطمة فهو ممنوع من الصرف لوجود علتين فرعيتين، هما العلمية، وهي فرع عن النكرة –كما تقدم شرح هذا– والعلة الفرعية الأخرى، هي التأنيث، فالتأنيث يعتبر فرعًا عن التذكير؛ لأن الأصل الرجل وليس المرأة، فالمرأة فرع عنه، ولذلك كل أسماء الإناث ممنوع من الصرف لتوافر علتين فرعيتين، هما العلمية والتأنيث، فالعلمية فرع عن النكرة والتأنيث فرع عن التذكير، ما عدا المؤنث الساكن الوسط ففيه خلاف، (انظر: المنقح، ص١١٩) فغياب هذا المفهوم لدى المعلمين يتسبب في وجود إشكالية وصعوبة في فهم الممنوع من الصرف، لكن لو عرف الطالب أن كل أسماء الإناث ممنوع من الصرف سهل عنده هذا الباب.

بعد أن طبقنا شرح علتي المنع من الصرف على الاسمين الماضيين، نذكر بعض الأسماء المشهورة في المنع من الصرف لوجود علتين فرعيتين، مثل: سليمان وأحمد وعمر وحضرموت، أما سليمان وأمثاله، فالمانع له من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون؛ لأن الأصل في اسم العلم أن تكون حروفه كلها أصلية، فإذا وجد اسم فيه زيادة حروف صارت هذه الزيادة فرعًا عن عدم الزيادة فيمنع من الصرف.

وأما أحمد فالمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل، ومعنى وزن الفعل أنه على وزن أفعل، وأفعل من أوزان الأفعال، مثل: أنشدَ، أقبلَ أصبحَ، فلما سُمي شخص بوزن فعل صار اسمه ممنوعًا من الصرف لخروجه عن الأصل، وهو الالتزام بالأوزان الخاصة بالأسماء.

وأما عمر، فالمانع له من الصرف العلمية والعدل، إذ أن عمر معدول عن عامر، والذي حمل النحويين على هذا التعليل أنهم وجدوا عامرًا منصرفا، وعمر غير منصرف، فلم يقع أمامهم إلا هذا التعليل، وهو أن عمر معدول عن عامر.

وأما حضرموت فالمانع له من الصرف العلمية والتركيب، إذ أن الأصل في الأسماء عدم تركيبها، فإذا وجد اسم مركب منع من الصرف؛ لأن التركيب طارئ عليه، إذ أن الأصل في الأسماء عدم التركيب، كقولك: سماء، أرض، جبل، بحر، ...الخ.

هذه ست علل فرعية مع العلمية كما تقدم شرحها، وهناك ثلاث علل مع الوصفية، فالوصفية هي علة فرعية؛ لأنها فرع عن الذات، فالذات تعتبر أصلا؛ لأنها تقوم بنفسها، أما الصفة فلا تقوم بنفسها؛ لذلك اعتبروها علة فرعية، ولكن هذه العلة الفرعية وحدها لا تقوى على الصرف، إلا إذا أضيف إليها علة أخرى، والعلل الأخرى التي تضاف إلى الوصفية هي ثلاث علل فقط، وهي العدل، وزيادة الألف والنون، ووزن الفعل، فالصفة التي تمنع من الصرف هي الصفة التي تجتمع فيها علتان فرعيتان، الوصفية والعدل، والوصفية وزيادة الألف والنون، والوصفية ووزن الفعل، ولم يقولوا وصفية وتأنيث أو وصفية وعجمة أو وصفية وتركيب، كما قالوا في اسم العلم المذكر؛ والسبب في ذلك أنهم لم يقولوا وصفية وتأنيث؛ لأن التأنيث في الوصف يعتبر أصليا، ولم يقولوا وصفية وعجمة؛ لأن العرب لم ينقلوا أوصافا عن العجم وإنما نقلوا أسماء أعلام فقط، ولم يقولوا وصفية وتركيب؛ لأن العرب لا تصف بأوصاف مركبة، وإنما أوصافها كلها مفردة، وبهذا المعنى جاء في المنقح "واقتصرنا على ثلاث علل مع الوصفية؛ لأنه ليس عندنا أوصاف أعجمية، ولا مركبة، ولم نقل – أيضا– للوصفية والتأنيث؛ لأن تاء التأنيث الظاهرة كفاطمة أو المقدرة كسعاد لم تكن لازمة مع الوصفية كلزومها مع العلمية؛ لأنك تقول: قائمة، وعند التذكير تقول: قائم، بحذف التاء" (المالكي، أحمد، ٢٠٠٢، ص١٢٢).

وأما العلة التي تقوم مقام العلتين فهي قسمان:

الأول: ألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة(٢): فالمقصورة هي: ألف تجيء في نهاية الاسم المعرب، لتدل على تأنيثه، ومثلها الممدودة، إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها –مباشرة– ألف زائدة للمد، فتنقلب ألف التأنيث همزة، ومثال المقصورة: (ذكرى) مصدر، نكرة للفعل: ذَكَرَ: بمعنى تذّكر، ورضوى، علم على جبل بالحجاز، بالمدينة، وجرحى، جمع: جريح، وحبلى، وصف للمرأة الحامل.

ومثال الممدودة: صحراء، وهي اسم نكرة، وزكريا، علم إنسان، وأصدقاء، جمع صديق، وحمراء، وصف للشيء الأحمر المؤنث.

قال في المنقح: "وإنما منعت الألف وحدها؛ لأنها زيادة لازمة لبناء ما هي فيه، ولم تلحقه إلا باعتبار تأنيث معناه تحقيقا أو تقديرا، ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ – وهي الزيادة اللازمة حتى

(٢) أما ألف التأنيث الممدودة ليست في الحقيقة هي الممدودة، إنما الممدود ما قبلها فوصفت بالمد لملاصقتها له (النحو الوافي ٢٠٥/٤).

كأنها من الأصول لا متناع انفكاكها – وفرعية في المعنى– وهي دلالته على التأنيث الذي هو فرع التذكير – فمن ثم قامت مقام العلتين" (المالكي، د.ت، ص١١٨).

الثاني: صيغة منتهى الجموع: وتسمى –أيضا– بالجمع المتناهي، لانتهاء الجمع إليها، فلا يجوز أن يُجمع بعدها مرة أخرى، بخلاف غيرها من جموع التكسير فإنه يجمع، نحو: أنعام، وأكلب، وأفنان، تجمع على: أناعم، وأكالب، أفانين.

وصيغة منتهى الجموع، هي: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان، نحو: معابد، أقارب، طبائع، جواهر، تجارب، دواب، أو ثلاثة أحرف، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفا ساكنا، نحو: مناديل، عصافير، أحاديث، تهاويل، وعلة منع الصفة وحدها كما في المنقح: "وإنما منعت هذه الصفة وحدها؛ لأن فيها فرعية لفظية لخروج لفظها عن وضع الآحاد العربية إذ لا نظير لها، وفرعية معنوية لدلالتها على الجمع الذي هو فرع الإفراد، واشترطوا خلوها من التاء؛ لأن التاء تقربها من وزن المفرد، نحو: كراهية وعلانية وطواعية فتضعف علتها الأولى" (الزمخشري،٢٠٠١، ص١٩٥) وانظر: (المالكي، د.ت، ص١١٩).

ما تقدم من الممنوع من الصرف هو على سبيل التمثيل ليترسخ لدى المعلمين أهمية العلة، وإلا فهناك تعليلات للعلة التي تقوم مقام العلتين وغيرها من باقي علل الصرف؛ لأننا لسنا بصدد شرح الممنوع من الصرف، وإنما نريد لفت النظر للتعليلات الواردة فيه فقط.

المثالث الثالث: المفعول المطلق:

المفعول المطلق هو واحد من المفاعيل الخمسة، التي هي المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وخامسها المفعول المطلق –الذي نحن بصدد دراسته–، والملاحِظ لهذه المفاعيل يجدها كلها مقيدة، حيث إن الثلاثة الأولى منها قُيِّدت بحرف الجر، والرابع مقيد بالظرف (مع)، عدا المفعول المطلق لم يقيد، ولذلك سمي مفعولا مطلقا؛ أي عن التقيد بحرف الجر، وليس مثل باقي المفاعيل، فلماذا إذًا قُيِّدت المفاعيل الأربعة الأولى ولم يقيد المفعول المطلق؟ ذكر النحويون هذه الإجابة، وذلك بأن المفاعيل المقيدة ليست مفاعيل حقيقية للفاعل، فعندما تقول: ضربت زيدًا يومَ الثلاثاء أمامَ الجامعة تأديبًا له ضربًا مبرحًا، فـ(زيدًا) ليس مفعول الفاعل الحقيقي، وإنما المحل الذي وقع عليه فعل الفاعل وهو الضرب، و(يومَ) مفعول فيه؛ لأنه الزمن الذي وقع فيه فعل الفاعل، و(أمامَ) مفعول فيه مكاني؛ لأنه المكان الذي وقع فيه فعل الفاعل، و(تأديبًا) مفعول لأجلِه؛ لأنه المصدر الذي لأجله وقع الضرب على زيد، أما ضربًا فهول المفعول المطلق؛ لأنه فعل الفاعل الحقيقي، أي الفعل الذي أوجده الفاعل من العدم إلى حيز الوجود، ولم يكن موجودا من قبل كباقي المفاعيل.

ومثل المفاعيل المقيدة المفعول معه الذي لم يدخل ضمن المثال السابق، وهو كقولك: سافرت والقمرَ، فـ(القمرَ) مفعول معه؛ ولم يكن مفعولا حقيقيا، وإنما المفعول الحقيقي في هذا المثال هو السفر.

هذا هو تعليل سبب خروج المفعول المطلق عن التقييد بحرف الجر أو الظرف كباقي المفاعيل، وقد حقق ابن يعيش هذا المعنى قائلا: "اعلم أنّ المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يُحْدِثه ويُخْرِجه من العَدَم إلى الوجود، وصِيغَة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلها متعدّيةٌ إليه، سواء كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدَّه، نحو: "ضربتُ زيدًا ضَرْبًا"، و"قام زيدٌ قِيامًا"، وليس كذلك غيرُه من المفعولِين، ألا ترى أنَّ زيدًا من قولك: "ضربتُ زيدًا" ليس مفعولًا لك على الحقيقة، وإنّما هو مفعولٌ لله –سُبحانَه وتعالى–، وإنّما قيل له: مفعولٌ على معنى أن فعْلَك وقع به" (شرح المفصل، ٢٧٢/١).

كما علل ابن يعيش سبب تسميته بالمصدر، فقال: "وإنما سُمّي مصدرًا؛ لأنّ الفعل صدر عنه، وأُخذ منه، ولهذا قيل للمكان الذي يصدُر عنه الإبل بعد الريّ: مصدرٌ، كما قيل: مَوْرِدٌ لمكان الورود" (شرح المفصل، ٢٧٢/١)، الغرض من نقل كلام ابن يعيش هو اجتهاده في تعليل تسميته بالمصدر، بغض النظر عن خلاف النحويين في هل الأصل الأسماء أم الأفعال؟ وهل رأيه راجح أم مرجوح، فإن هذا باب آخر.

وبمثل ما تقدم من التعليل نجد في القواعد التطبيقية "ولقد سمّي مفعولا مطلقا؛ لأنه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، فأنت حين تقول: ضربت ضربا، ترى أن الضرب مفعول؛ لأنه الفعل نفسه الذي فعلته بخلاف قولك: ضربت زيدا، فإن (زيدا) ليس الفعل الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب، ولذلك سمي مفعولا به، وكذلك سائر المفاعيل" (دعكور نديم، ١٩٩٨، ص٢٤١).

المثال الرابع: النعت الحقيقي والسببي:

هذا الباب غالبا يشكِّل صعوبة لدى الدارسين في التفريق بين النعت الحقيقي والسببي، مع أن الأمر لا يستدعي ذلك إن وُجِد المعلم الحريص على إيصال المعلومة، بل في غاية السهولة، فبعض المعلمين يمثل للنعت الحقيقي بأمثلة مغايرة لأمثلة النعت السببي، فيكون سببا في نشأة عقدة نحوية لدى الطلاب، إذ أنهم يتوهمون أن ثمت فرقًا كبيرًا بينهما، بينما التمثيل الصحيح أن يقول في مثال النعت الحقيقي: دخلت الحديقةَ الوارفةَ، فكلمة (الوارفةَ) نعت حقيقي للحديقة، أي أنك وصفتها بأنها وارفة، وفاعل الوارفة: ضمير مستتر تقديره هو، ثم يعيد نفس المثال عند تمثيله للنعت السببي، فيقول: دخلتُ الحديقةَ الوارفةَ أشجارُها، مبرزا فاعل اسم الفاعل فقط، وهو: أشجارُ، من قوله (أشجارُها) فأشجارُ: فاعل لاسم الفاعل وهو الوارفة، حيث إنه في الحقيقي كان مستترًا وفي السببي

أصبح ظاهرًا، وبهذا التمثيل للنوعي النعت يزيل الكثير من الغموض، ويقترب المعلم كثيرا من عقل المتعلم، والوصول إلى هذه المرحلة من الفهم.

فهذا النعت الآن يسمى نعتا سببيا؛ لأن كلمة (الوارفة) التي كانت نعتا حقيقيا للحديقة في النعت الحقيقي وتتبعه في إعرابه لم تعد هنا كذلك، بل هي بالنسبة للحديقة نعتا سببيا بسبب الضمير الذي ربط بينها وبين الأشجار، وإلا فالحقيقة أن كلمة وارفة في السببي هي وصف للأشجار، لكنها تتبع ما قبلها سببًا فقط، قال في فتح رب البرية: "وهذا يسمى نعتًا سببيًا، وعلة التسمية قالوا: لأنه جرى على غير ما هو له، فقولك: جاء زيد العاقلُ أبوه، جاء فعل ماضٍ، وزيد فاعل، وهو المنعوت، والعاقل نعت لزيد، وأبوه فاعل للنعت، هذا من حيث اللفظ، وأما من حيث المعنى، فمَن الذي وُصف بالعاقل؟ هل هو زيد أو أبو زيد؟ الجواب: الموصوف بالعاقل هو أبو زيد، إذًا هل جرى النعت والصفة التي تضمنها اللفظ المشتق على الموصوف أو على غيره؟ لا شك أنه على غيره، هذا يسمى نعتًا سببيًا، فحينئذٍ العاقل أبوه ليس وصفًا لزيد، وإنما هو وصف لأبي زيد، فتقول: هذا الوصف جرى على غير من هو له في الأصل؛ لأنه في الأصل لزيد، ولذلك نعربه نعتا له، لكنه لما رفع اسمًا ظاهرًا انتقل في المعنى من جهة كونه صفة لزيد إلى كونه صفة لأبي زيد" (الشنقيطي، د.ت، ص٤١٧).

وهكذا ينبغي على المعلم أن ينوع التمثيل بنفس الأسلوب حتى يصل مع الطلاب إلى نتيجة الفهم الصحيح لهذا الباب، ولا شك أن توصيل المعلومة بهذا الأسلوب السلس لا يكون إلا بعد نضج المعلم وممارسته مهنة التدريس لسنوات، ولذلك أحب الباحث أن يعطي المعلم خطوة استباقية للوصول إلى هذه الفكرة من الأيام الأولى من امتهانه مهنة التدريس، سواء على المستوى التعليم الجامعي أم التعليم العام.

المثال الخامس: مجيء صاحب الحال معرفة والحال نكرة:

هذا الباب يُدرّس في ثناياه قواعد، منها أن صاحب الحال يجب أن يكون معرفة، وأن الحال يجب أن تكون نكرة، غير أن الكثير من المعلمين يتجاهلون هذه التعليلات المهمة للطالب الجامعي، وينأون عن تفاصيلها، على الرغم من أنها باب للدخول إلى عقل الطالب وتوسع مدارك فهمه، وتسهم في تثبيت العلم النحو في ذهنه، وتلفت نظره إلى أن هذا العلم ليس مادة أدبية يمكن حفظها، ولا صحفًا ثقافية يمكن تصفحها على عُجالة، ولكنه علم راسخ القدم، له فلسفته وأصوله، كل شيء فيه معلل، يدعو إلى وجوب معرفة ذلك جيدًا، وفهمه وترسيخه لدى الأجيال الصاعدة.

ومما عللوا فيه وجوب أن يكون صاحب الحال معرفة أنه محكوم عليه، والمحكوم عليه يجب أن يكون معرفة؛ لأن المخبِر أو الواصِف لا يخبر إلا عن شيء يعلمه، ولا يصف إلا شيئا يدركه، أما

الشيء المجهول فلا يمكن الإخبار عنه أو وصفه، قال في التصريح: "وأصل صاحب الحال التعريف؛ لأنه محكوم عليه بالحال، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على مجهول لا يفيد غالبًا". (الأزهري، ٢٠٠٠، ٥٨٤/١)، ولا شك أنه قد يأتي نكرة إذا أمكن تأويلها بمعرفة، لكنه قليل، كما قال ابن عقيل: "ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ" (١٩٨٠، ٢٥٦/٢)، وقال الأشموني: "ولم يُنَكَّر غالبا ذو الحال؛ لأنه كالمبتدأ في المعنى؛ فحقه أن يكون معرفة" (١٩٩٨، ١٠/٢)، هذا هو التعليل الوجيه في مجيء الحال معرفة.

وأما وجوب مجيء الحال نكرة، مخالفة لصاحب الحال، فتعليل ذلك حتى لا تَشتَبِه بالصفة؛ لذلك أوجبوا المخالفة بين الحال وصاحبها، فقولك: جاء زيد ضاحكًا، هنا يتحقق الحال بخلاف لو قلت: جاء زيدٌ الضاحك، فإن المعنى يتغير، حيث صارت كلمةُ (الضاحك) تابعًا وليست حالا؛ قال في التبيين: "إنَّ الحالَ لا يكونُ إلا نكرةً، هذا هو الأصل؛ إذ لو كان معرفةً لكان تابعًا لصاحبِ الحالِ، إمّا صفةً، وإما بدلًا، وإما توكيدًا (العكبري، ١٩٨٦، ص٢٩٦)، وقد تأتي الحال معرفة لكن الكلام هنا على الغالب.

المثال السادس: مجيء المبتدأ معرفة والخبر نكرة:

أوجب علماء النحو أن يكون المبتدأ في الأصل معرفة؛ لأنه محكوم عليه والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلومًا، إذ لا يمكن الحكم على مجهول، (شرح الرضي على الكافية، ٢٢٩/١) ويجب في الخبر أن يكون نكرة ليخالف المبتدأ، وإلا لاشتبه بالصفة، قال في التمهيد: "يلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقًا بمعرفة توهّم كونهما موصوفًا وصفة، ومجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهّم فكان أصلا" (ناظر الجيش، ١٤٢٨، ٩١٩/٢)، (خالد الأزهري، ٢٠٠٠، ٥٨٤/١).

المثال السابع: التعذر والثقل وحركة المناسبة:

غالبا ما تُذكر هذه المصطلحات دون أي تعليل، فتبقى ألغازا في ذاكرة المتعلم، مع أن الأمر لا يتعدى دقائق معدودات في توضيحها، وهي على النحو على الآتي:

أولا: التعذر: يكون على الاسم أو الفعل المنتهي بألف مقصورة، كالفتى، وموسى، ويسعى، ويرضى، هذه الكلمات الأربع ترفع بعلامة مقدرة للتعذر، ومعنى التعذر، أي أنه يتعذر نطق الحركة، فقولك: مررت بالفتى، يصعب نطق الكسرة، بل يتعذر؛ لذلك سمي المانع من النطق التعذر.

ثانيًا: الثقل: يكون على الاسم أو الفعل الاسم المنقوص، وهو المنتهي بياء أو واو، وسموه ثقلا؛ لأنه يمكن نقط الحركة لكن بثقل، تقول: مررت القاضي، فتكون الضمة مقدرة للثقل، ولو قلت: جاء القاضيُ لأمكنك نطق الضمة لكن بثقل، بخلاف التعذر كما سبق لا يمكن نطقه، قال في فتح رب

البرية: "وحكم المنقوص أنه تقدر عليه الضمة والكسرة وتظهر الفتحة، ولذلك سمي منقوصًا؛ لأنه نقص بعض الحركات، تقول: جاء القاضي، فالقاضي فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره، لكونه منقوصًا. وعلة عدم إظهار الحركة هو الثقل، وضابط الثقل: هو ما لو تكلف المتكلم لأتى به، وإنما أسقط للثقل وطلبًا للخفة، نحو: جاء القاضيُ فيمكن أن تنطق بالضمة، ولكن لثقلها على اللسان أسقطت طلبًا للخفة، فحينئذٍ يكون الرفع مقدرًا على الياء الملفوظ بها، وإذا قلت: جاء قاضٍ حذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين، فحينئذٍ تقول: قاضٍ فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل" (٢٠١٠، ص٩٦،٩٧).

ثالثا: حركة المناسبة:

تكون في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، كقولك: هذا كتابي، فكتاب: مرفوع وعلامة رفع الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والمقصود بالمناسبة هنا، أن أصل الكلام، هذا كتابٌ، فلما أضيف الكتاب إلى ياء المتكلم يصبح بحاجة إلى الياء، والياء لا تناسبها إلا الكسرة على الباء فنضع الكسرة مكان الضمة لتناسب الياء وتصبح الضمة مقدرة؛ لأن محلها مشغول بالحركة التي تناسب الياء وهي الكسرة، قال في فتح رب البرية: "وياء المتكلم يلزم أن يكون ما قبلها مكسورًا، لا يكون مفتوحًا ولا مضمومًا، فحينئذٍ إذا أضيف اسم معرب إلى هذه الياء اقتضى أن يكون آخر الكلمة–وهي المضاف– على حالة واحدة وهي الكسر، فتقول: غلامي أضفته إلى ياء المتكلم، وياء المتكلم تستلزم أن يكون ما قبلها مكسورًا، فحينئذٍ يلزم الكسر في جميع المواضع–رفعا ونصبا وجرا– فتقول: جاء غلامِي– بكسر الميم– آخر غلامِي هو الميم، وهو محل إظهار الضمة، ولكنها لا تظهر لاشتغال المحل بحركة المناسبة، والمراد بالمناسبة هنا: كون اللفظ أضيف إلى ياء المتكلم، وياء المتكلم لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مكسورًا. فـ (غلامِي) فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (٢٠١٠، ص٩٧).

المثال الثامن: نون الوقاية وميم العماد:

أولا: نون الوقاية: وبعضم يسميها نون العماد، غالبا ما يُستخدم هذا المصطلح من قبل المعلمين دون توضيح العلة من تسميته، فيبقى سنين يردده ولا يفقه معناه، مع أن النحويين قد ذكروا أنه يؤتى بالنون لتقي الفعل من الكسر، فالفعل (جاءَ) إذا أردت أن تسنده إلى ياء المتكلم، الأصل أن تقول: جاءِي؛ لأن الياء يجب أن يكسر ما قبلها، لكن في هذه الحالة، سوف تخترق قاعدة نحوية، وهي كسر الفعل الذي لا يجوز كسره بأي حال؛ ولذلك وحتى لا نقع في هذا المحذور، جئنا بالنون قبل الياء كي تقع الكسرة –التي تتطلبها– الياء عليها، فتقول: (جاءَني) وتكون بهذا الصنيع قد وقيت

الفعل من الكسر، والرضي يسميها نون العماد؛ لأنها تكون عمادا للفعل، أي حاجزا وحصنا له من الكسر (شرح الرضي، د.ت، ١٠٣/١).

ثانيا: ميم العماد:

هذا المصطلح يسمع غالبا عند الإعراب، كقولك: سلمت عليهما، يقولون عند الإعراب التفصيلي لهذه الجملة، أن (عليه) جار ومجرور، والميم للعماد، والألف للتثنية، ومقصودهم بالعماد أن الألف يعتمد عليها؛ لأن علامة التثنية هي الألف ولو كتبت الألف، لكننا لا نستطيع كتابة الألف إلا بميم يعتمد عليها فالميم ليست في الأصل ليست علامة للتثنية، وإنما يؤتى بها لهذا الغرض المذكور.

ما ذكر في هذه الدراسة ليس حصرا، وإنما تمثيلا، للفت نظر الدارسين، وإلا فهناك مصطلحات كثيرة شملتها تعليلات النحويين، تحتاج إلى البحث عن سبب تسميتها، كتسمية منصوب الصفة المشبهة بالمشبه بالمفعول به، وكعدم إتاحة العمل لأسماء الأفعال ما يتاح للأفعال، وسبب تسمية عطف البيان بهذا الاسم، وسبب وجوب مجيء جملة الشرط فعل مضارع لفظًا أو معنى، ووجوب التعريف في المندوب المتفجع عليه، وسبب عمل المصدر مذكورا وعدم عمله محذوفا، وغير ذلك من المصطلحات النحوية حيث لا يتسع المقام لذكرها.

النتائج:

بعد هذه الرحلة الممتعة مع هذا البحث الشيق توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١- أن جل مصطلحات النحو مرتبطة بمسمياتها، فالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول والحال والتمييز، وغيرها من المصطلحات لها أسباب تتوافق مع مسمياتها.

٢- أن معرفة العلة النحوية للمصطلحات النحوية أمر يجب أن يهتم به المتخصصون.

٣- أن نقل الاهتمام بمعرفة العلة إلى الدارس يعزز من حبه للنحو وارتباطه به، ويكسبه دافعية للسؤال عن تفسير كل مصطلح يمر به.

٤- أن لفت نظر الدارسين إلى العلة النحوية، لا يدفعهم للتنقيب عن علل النحو فحسب، بل حتى في باقي العلوم الشرعية والأدبية واللغوية.

٥- أن الاهتمام بالعلة النحوية يدفع المتخصصين والدارسين للرجوع إلى المطولات للبحث والتنقيب عنها، ومن ثم تتوسع مداركهم في هذا العلم الذي يعتبر عمدة العلوم اللغوية والشرعية.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب المطبوعة:

- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد (٢٠٠٠). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، ط١، دار الكتب العلمية: بيروت–لبنان.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي (د.ت). **شرح الرضي على الكافية**، (د.ط).
- الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي، (١٩٩٨م). **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط١، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات (٢٠٠٣). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ط١، المكتبة العصرية.
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، (١٩٩٩م). **أسرار العربية**، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (١٩٨٠م). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، (١٤١٤). **لسان العرب**، ط٣، دار صادر – بيروت.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف (د.ت). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، (د.ط)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة: سوريا.
- البياتي، ظاهر شوكت، (٢٠٠٥م). **أدوات الإعراب، ط١**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
- الجَوجَري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري (٢٠٠٤م). **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ط١، تح: نواف بن جزاء الحارثي، المدينة: السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق).
- دعكور، نديم حسين، (١٩٩٨م). **القواعد التطبيقية في اللغة العربية**، ط٢، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
- دعكور، نديم حسين، (١٩٩٨م). **القواعد التطبيقية في اللغة العربية**، ط٢، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
- الرماني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن المعتزلي، (د.ت). **رسالة الحدود**، تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (٢٠٠١م). **المفصل في صنعة الإعراب**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- الشنقيطي، محمد بن أبَّ القلاوي، (٢٠١٠). **فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية)**، ط١، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة.
- عباس حسن، (د.ت). **النحو الوافي**، ط١٥، دار المعارف.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، (١٩٨٦م). **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ط١، دار الغرب الإسلامي.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، (١٩٨٦م). **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تح: عبد الرحمن العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي.
- المالكي، أحمد بن عبد الغفار، (٢٠٠١م). **المنقح على الموشح**، تح: صادق مسعد لطف المنبري، ط١، دار الإيمان اسكندرية.
- مصطفى، إبراهيم وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (د.ت). **المعجم الوسيط**، دار الدعوة.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (١٤٢٨). **شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»**، ط١، تح: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون دار السلام: القاهرة.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

- بخولة، ابن الدين، (د.ت). **العلة النحوية في رفع المبتدأ والخبر**، جامعة السانيا وهران.
- مفتاح، أمل أحمد علي، (٢٠١١–٢٠١٠م). **تعليل الظواهر اللغوية عند ابن جني**، رسالة مقدمة لنيل درجة الإجازة العالمية (الماجستير) في الدراسات اللغوية.
- المقابلة، عفاف محمد فالح، (٢٠١٥م). التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، جامعة اليرموك، رسالة دكتوراه.

ثالثا: الدوريات:

- رباح، جمال نمر، (٢٠١٧م). **العلة النحوية بين القدماء والمحدثين**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات – العدد الثاني والأربعون.
- حموية، أدهم محمد علي، (٢٠١٦م). **منزلة التعليل النحوي من التعليل الأصولي**، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، المجلد ٣٨، العدد ٥.

- عمر، الجيلي عبد العال إدريس، **العلة النحوية بين القدماء والمحدثين وأثرها في تجديد النحو وتيسيره**، دراسة تحليلية مقارنة، المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية ١٩٣.
- عوض، سامي، ويوسف عبود، (٢٠١٤م). **موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس الهجري**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، –سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٣٦) العدد (٥).
- الكبير، ريما أحمد، **التعليل النحوي بين الوصف والغاية في ضوء علم اللغة الحديث**، كلية اللغات جامعة الزيتونة، مجلة العلوم الشرعية العدد السادس.